

يبدأ التقرير بتوصيف الحالة القائمة لإدارة الدول التي اتبعتها الأنظمة العربية خلال العقود المنصرمة وحتى عام 2011 ألا وهي الإدارة الريعية كالتوظيف وتقديم بعض الخدمات الأساسية مقابل التسليم والقبول من الجماهير. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تعد تصلح في العديد من الدول بسبب صعوبة توفير الخدمات في ظل الاستبداد والفساد مما أدى لانتفاضات واحتجاجات شعبية غيرت المشهد بشكل كبير.

بدأ التقرير باستعراض مجموعة مشكلات (الحريات والتمثيل والمشاركة) تعاني منها الشعوب في العالم العربي مما أدى لانخفاض الثقة بشكل كبير بالمؤسسات الرسمية وبكافة أشكال المشاركة السياسية، وتعرّز ذلك بعد توحش الأنظمة السلطوية في القمع إثر انتكاسة الربيع العربي وتدهور الأوضاع الأمنية وتراجع مؤشرات الاستقرار في عدة دول عربية.

ومن أبرز مجالات محور الحريات التي تشهد تراجعاً هائلاً هي حريات الصحافة والإعلام، والتي تزامن التراجع فيها مع صعود استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتطور التكنولوجي إبان ثورات الربيع العربي وما بعدها من احتجاجات بما يمثل أداة بديلة للشعوب العربية عن الإعلام والصحافة الرسمية والتقليدية.

يتحدث التقرير أيضاً عن مشكلة ضعف وعجز مؤسسات المجتمع المدني البديلة وبالأخص الأحزاب السياسية التي تعاني من قلة أعداد المنتسبين فيها والمؤمنين بجدواها في الدول العربية، وبأن المواطنين قد اتجهوا لتمثيل أنفسهم عبر مجموعات للدفاع عن مصالحهم المطالبية والاستعانة بالاحتجاجات كأداة لتحقيق هذه المطالب، والتي نجحت في العديد من المرات بتحقيق مبتغاها على عكس أدوات المشاركة السياسية التقليدية.

ولأجل حل هذه المجموعة من المشكلات يقترح الكاتب بعض الحلول تتضمن أن يلجأ الفاعلون السياسيون أفراد وأحزاب إلى العمل المحلي الخدمي والمطالبي المحدد لأجل تحقيق نتائج ملموسة وبالتالي ثقة من

المجتمعات بهم، مما سيؤدي إلى تطوير الأداء ورشد هذه الأحزاب بالكوادر والمناصرين. بالإضافة إلى ذلك يرى الكاتب بأنه على المجتمع المدني والأحزاب السياسية أن يعملوا سوياً لاستغلال كافة المساحات الموجودة. من الحلول التي يستعرضها كاتب التقرير هي أن تلجأ الدول لاستخدام الآليات التشاورية كالحوارات الوطنية والمشاورات الشعبية والأخذ. كما يرى الكاتب بأن المجتمع الدوري يملك دوراً حاسماً في مكافحة الفساد والتأشير إلى مواضع الخلل والاستبداد والفساد للأنظمة، وأيضاً دوراً في دعم وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

يتحدث التقرير أيضاً عن الحلول التي تتبعها الحكومات لمواجهة تحديات تزويد الخدمات، ولكن هذه الحلول تكون لا تعالج قضايا المساءلة الرئيسية، حيث تحدث عن تراجع مستوى تقديم الخدمات في العديد من الدول العربية في مقابل التركيز على قضايا الأمن والاستقرار كما يحدث في مصر. حيث لم تعد الدولة المركزية قادرة على الإيفاء بالالتزامات المطلوبة منها في النواحي الخدمية، ومن هنا يستعرض التقرير أبرز الحلول التي تحاول بعض الحكومات العربية ترويجها كاللامركزية والحوكمة الإلكترونية ورقمنة العملية البيروقراطية مما قد يسهل المعاملات الحكومية ويزيد من مستوى الرقابة ومكافحة الفساد. لكن هذه الحلول كما يقول التقرير ستظل في نطاق الإجراءات المؤقتة في ظل غياب المساءلة.

في محط الحديث عن الحلول يقول التقرير بأن اللامركزية قد تكون سبباً وحلاً فعالاً في حال توافر الموارد المناسبة والإرادة السياسية الحقيقية، وأيضاً من الحلول المقترحة التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية والحضرية والمستويات المحلية وعلى قضايا محددة كالصحة والتعليم، كما يؤشر التقرير بأن تحويل

المساعدات من المنظمات غير الحكومية الممولة دوليا إلى الجهات المحلية مباشرة قد يكون ذا نفع كبيرة للاستفادة من هذه الموارد.

يختم التقرير أبرز المشكلات التي تعاني منها الدول العربية بمشكلة الفساد المتزايد "الذي أصبح من الخصائص الأصلية لأنظمة الحكم في المنطقة" والذي تتجلى مستوياته في الدول العربية بين فساد صغير كالرشاوي وفساد متوسط كالمحاباة في التوظيف وفساد أكبر كالاختلاس، إلا أنه يشير على أن إدراك الناس عن الفساد ووجوده يزداد أيضا. ويلخص الكاتب بأن "الدول العربية تميل إلى تشغيل قطاعات عامة عريضة ومترهلة، ويكمن هنا واحد من القوى المحركة للفساد، وفي الدول الغنية بالنفط، يتولد الفساد كذلك من توزيع الربح." يستكمل التقرير الإشارة إلى تكلفة الفساد الباهظة التي تتجاوز المشاكل الظاهرة بتشويه النمو الاقتصادي في الدولة فإنه أيضا يقوّض تنافسية الاقتصاد ويعد طاردا للاستثمار ومقيدا للتطوير والابداع وتحسين الخدمات وجودة المنتجات الصناعية. كما يشير إلى أن الفساد وتفشيه يمكن أن يسبب مشاكل أمنية جمة قد تؤثر على الاستقرار بسبب إفساحه لمهربي الأسلحة والمخدرات وغيرها من المواد المهربة العمل بحرية وبالتالي الكثير من الأضرار والمشاكل الناجمة عنها. ويتحدث أيضا الكاتب عن امكانية تخفيض جودة المؤسسات الحكومية والأجهزة البيروقراطية بسبب الفساد.

يستعرض التقرير حلولاً لمحاربة الفساد تتضمن وجود إطار قانوني محكم من القوانين والأنظمة والتعليمات والعمل على تطبيقها بشكل جدي وتفعيل المساءلة والمحاسبة، كما يشير إلى ضرورة استحداث هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وتمكينها عبر تزويدها بالموارد الضرورية وعدم التدخل في شؤونها واستقلاليتها، وأيضاً يستعرض أهمية الحوكمة الالكترونية والرقمنة في "العمليات الجمركية، والتسجيل التجاري وإجراءات الشراء"

ودورها في إعاقة ممارسة الرشوة، والمحسوبية، والصفقات الجانبية وذلك عبر إخضاع جميع المبادلات لمتطلبات المنصات التي لاتراعي المشاعر والميول الإنسانية.

يختم التقرير بالتأكيد على أنه وبالرغم من انحسار موجة الربيع العربي وفشل الجماهير في تحقيق ما كانت تصبو إليه من مطالب إلا أن الغضب والسخط الموجود لم ينحسر وقد يدفع المواطنين للبحث عن مسارات جديدة تجمعهم بالدولة، وأن على الحكومات والأنظمة معالجة ثلاثة قضايا أساسية ورئيسية بارزة وهي النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، والتزويد الفعّال للخدمات، ومكافحة الفساد، وأن عليها البدء بشكل جدي في العمل إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الدولي لبلورة خطوات عملية متدرجة للارتقاء بالحوكمة لتجنب دولها وشعوبها الأسوء.

من وجهة نظري أن هذا التقرير قد تميز وبشكل كبير بالتأشير على الكثير من مواضع الخلل الرئيسية بدءاً من توصيف شكل حكم الأنظمة العربية وإدارتها الريعية للدول العربية والذي ساهم بشكل كبير في تمكينها وإحكام سيطرتها قبل أن ازداد الأعداد السكانية بشكل هائل وتغير الظروف الإقليمية والدولية وبالتالي عدم قدرة هذه الحكومات على الوفاء بالالتزامات الخدمية والتوظيف في قطاعات الدولة ومؤسساتها من قطاع حكومي وعسكري، والذي أدى إلى احتقان شديد وغضب لدى شرائح كبيرة وضخمة من المجتمع التي فجرت بدورها الربيع العربي الذي عبر عن توق الشعوب للحرية والعدالة الاجتماعية والبحث عن فرص العيش الكريم. استعرض التقرير بشكل متميز مشكلات التمثيل والمشاركة السياسية وأسباب عزوف الناس عنها نظراً لدورها الشكلي وعدم تحقيق منفعة فعلية منها، حيث تستخدمها السلطات العربية وتراوغ بها كأداة لتمكين استبدادها وسيطرتها على الموارد، وأكد التقرير قناعتني الراسخة بأن الاحتاج في كثير من الأحيان قد يحقق فعالية أكبر بكثير من المشاركة في المساحات الوهمية التي قد تخلقها السلطة في فضاءات العمل السياسي والمشاركة السياسية، إلا أن الحلول التي طرحها التقرير في هذا السياق هي حلول اجرائية في نظري ولا تعالج الخلل الأساسي المرتبط بالمسببات الجوهرية التي تجنب ذكرها.

لذلك فإن تجنب ذكر بعض المسببات الجوهرية والأساسية التي تساهم في خلق كامل هذه المشاكل واستدامتها وعدم قدرة شعوب المنطقة على تغييرها، ألا وهي دعم الأنظمة الغربية وبشكل كبير للأنظمة العربية الاستبدادية وتغاضيها عن معظم الفظائع والممارسات القمعية والفاصلة التي تقوم بها هذه الحكومات غير المنتخبة شعبياً، والتي بالضرورة تحقق مصالح الدول الغربية من وجودها على رأس السلطة.

بالإضافة إلى ذلك فإن التقرير أغفل ذكر جماعات المصالح والشركات العابرة للحدود وممثليها في الأقطار العربية من المرتبطين ببقاء الأنظمة العربية القمعية وبقاء ممارستها الفاسدة.

